كان ظاهرا أو مضمرا، مفردا أو مثنى؛ تقول: قامت هند و: قامت الهندان، وهند قامت، و: الهندان قامتا، وكذلك اسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة، تقول: مررت برجل ضاربة جاريته، ومضروبة جاريته، وحسنة جاريته، فإن فصلت بين الفعل والفاعل فكذلك، وقد حذفوها فيه قليلا، نحو ما حكوا من قولهم: حضر القاضى اليوم امرأة، ولم يجئ له فى التّنزيل نظير، وجاء فى الشّعر، قال (1):

إنّ امر أغرّه منكنّ واحدة ... بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

ومثله قول الآخر (2):

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء

وحكى سيبويه: قال فلانة (1)، وردّه المبّرد (2)، وجوّزه الأخفش (3) والرّمانىّ (4).

وأمّا غير الحقيقىّ: فلا يخلو؛ أن يكون مفردا، أو مثنى، أو مجموعا.

أمّا المفرد: فلا يخلو؛ أن يكون مظهرا، أو مضمرا، أمّا المظهر: فإثبات العلامة له أولى؛ لأنّه مؤنّث، ولك حذفها؛ حملا على المعنى، تقول: حسنت دارك، وحسن دارك، وهذا رجل كريمة منقبته، ومحمودة امرته، وحسنة صفته، وكريم، ومحمود، وحسن، ومن هذا النوع قوله تعالى:

فَإِذا جاءَتِ الطَّامَّةُ (5)، وقوله: فَإِذا جاءَتِ الصَّاخَّةُ (6) وقوله: وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ (7).

فإن فصلت بين الفعل والفاعل كان حذفها أحسن، كقوله تعالى: وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ (8)، وقوله: وَلَوْ كانَ بِهِمْ خَصاصَةٌ (9) وقوله: فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ (10)، والإثبات فيه أيضا كثير، كقوله تعالى: قَدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ (11)، وكقول النّبىّ عليه السّلام: «حرّمت عليكم

الخمر (1)»، وكقوله تعالى: وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ (2).

وأمّا المضمر: فتلزم له العلامة، تقول: دارك حسنت، ولا يجوز، دارك حسن، وقد جاء فى الشّعر، قال الشّاعر (3):

إنّ السّماحة والمروءة ضمّنا ... قبرا بمرو على الطّريق الواضح

ومثله قوله (4):

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل إبقالها

والقياس: ضمّنتا، وأبقلت.

وحذف العلامة من هذا النوع محمول على المعنى، فأوّلو الدّار بالمنزل، والسّماحة والمروءة بالكرم والجود، والأرض بالمكان، ولا يجوز أن تقول: - على هذا - وقعت البيت؛ حملا على الدّار، ولا أنبتت المكان؛ حملا على الأرض؛ لأنّه حمل أصل على فرع، وقد شذّ قول بعض الأعراب: «إنّ فلانا لغوب جاءته كتابى (5) فاحتقرها» فقيل له فى ذلك، فقال: أليس الكتاب صحيفة، وقد جاءت فى الشّعر، قال (1):

يا أيّها الرّاكب المزجى مطيّته ... بلّغ بنى أسد: ما هذه الصّوت؟

وأمّا المثنّى فحكمه حكم المفرد فى الإثبات والحذف، تقول:

حسنت داراك، وحسن داراك، وداراك حسنتا.

وأمّا المجموع: فلا يخلو: أن يكون جمع صحّة، أو جمع تكسير.

فإن كان جمع صحّة، فلا يخلو: أن يكون لمذكّر، أو مؤنّث، فالمذكّر:

لا يجوز فيه إثبات العلامة؛ لبقاء صيغة المفرد فيه، فلا تقول: قامت الزّيدون، وقد جاء إثباتها فى الشّعر، قال (2):

قالت بنو عامر: خالوا بنى أسد ... يا بؤس للحرب ضرّارا لأقوام

وأمّا المؤنّث: فإن كان حقيقيّا لم يحسن فيه إلا إثبات العلامة، تقول: قامت الهندات، وقد جاء حذفها فى الشّعر، وابن جنّى (1) يجيزه فى النّثر.

وإن كان غير حقيقىّ فلك فيه الحذف، والإثبات، وصلا، وفصلا، تقول:

امتلأت الجفنات وامتلأ، ومنه قوله تعالى: جاءَتْهُمُ الْبَيِّناتُ * (2) وجاءَهُمُ الْبَيِّناتُ * (3) وذَهَبَ السَّيِّئاتُ عَنِّي (4)، وعليه قراءة حمزة (5) والكسائىّ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي (6) بالياء.

وإن كان جمع تكسير جاز فيه الأمران، وسواء فيه المذكّر والمؤنّث الحقيقىّ وغير الحقيقىّ، تقول: قام الرّجال، و: قامت الرّجال، و: قامت النّساء، و: قام النّساء، ومنه قوله تعالى: قالَتِ الْأَعْرابُ آمَنَّا (7) وقوله: وَقالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ (8)، وقوله: فَقَدْ جاءَ أَشْراطُها (9)، فمن ذكّر أراد «الجمع»، لأنّ لفظه مذكّر، ومن أنّث أراد «الجماعة» لأنّ لفظها مؤنّث، واسم الفاعل، والمفعول، والصّفة كذلك، وحكم الفصل فيه حكمه مع المفرد، والحذف فيه أحسن، كقوله تعالى: قَدْ جاءَكُمْ بَصائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ (10) ويلحق بهذا القسم جميع أسماء جمع المذكّر العاقل، نحو: قوم، ورهط، ونفر وجميع أسماء جمع/ المؤنّث، نحو: إبل، وغنم.

الفرع الثالث: [في الفاعل المثني أو المجموع]

إذا كان الفاعل مثنى، أو مجموعا، ذكرت الفعل قبله موحّدا؛ لأنّ التثنية والجمع معنى يفارق الاسم، فلا يلزم له علامة، تقول: قام زيد، وقامت هند وقام الزيدان، وقام الزيدون، وبعض العرب يلحقه علامة، لأنّه معنى زائد وهو قليل، قالوا: «أكلونى البراغيث»، وقد حمل عليه قوله تعالى: ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ (1)، وقوله: وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا (2) وقول الشّاعر (3):